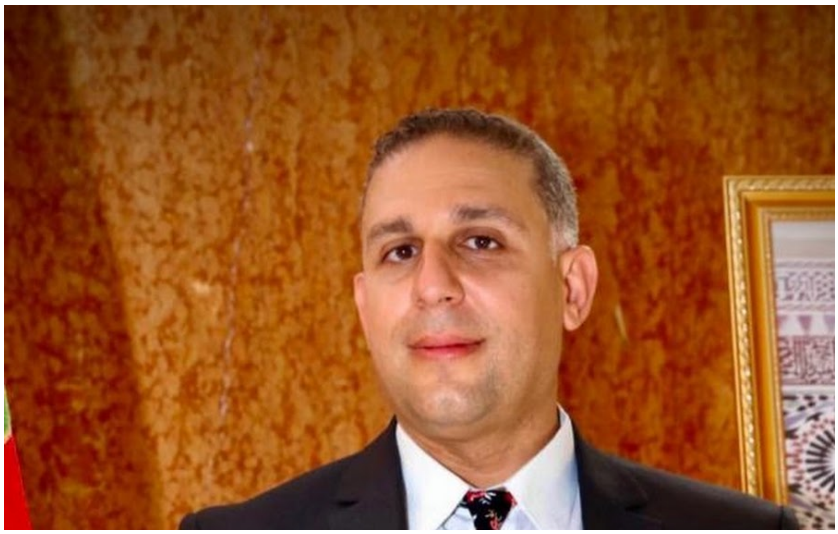
نهاية المينورسو: حين يفقد حفظ السلام مبرر بقائه الصحراء الغربية المغربية في سياق التحولات المالية والجيوسياسية والقانونية لعمليات الأمم المتحدة



رأي الأحد 01 نوفمبر 2026 - 11:13 تيل كيل عربي

الدكتور نور محمد رضا، أستاذ التعليم العالي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس الرئيس المؤسس للمركز المغربي للدراسات الإفريقية والتنمية المستدامة

أعاد إخفاق مجلس الأمن، في 30 أكتوبر 2026، في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء، المعروفة بالمينورسو، طرح إشكالية تتجاوز مستقبل هذه البعثة إلى طبيعة عمليات حفظ السلام نفسها: إلى أي حد يمكن لمؤسسة دولية أن تستمر بعدما تعثرت الغاية السياسية التي أُنشئت لتحقيقها، وتغير الإطار الذي كان يفترض أن تعمل ضمنه؟

لا يتعلق الأمر بسؤال نظري منفصل عن التحولات الدولية الراهنة. فقد شهدت عمليات حفظ السلام خلال العقد الأخير تراجعاً ملحوظاً في مواردها وأعداد أفرادها، بالتزامن مع مراجعة متزايدة لجدوى بعثات استمرت عقوداً دون أن تتحقق الأهداف السياسية المرتبطة بإنشائها. وفي هذا السياق، تبرز حالة المينورسو بوصفها نموذجاً لتداخل ثلاثة تحولات: تعثر الآلية الاستفتائية التي شكلت أحد العناصر المركزية لخطة التسوية لسنة 1991، وتطور مرجعية المفاوضات بموجب القرار 2797 لسنة 2025، وتصاعد الضغوط المالية والجيوسياسية على منظومة حفظ السلام الأممية.

ومن ثم، فإن السؤال لم يعد مقتصراً على ما إذا كانت المينورسو لا تزال تؤدي بعض المهام المفيدة، بل أصبح يتعلق بمدى كفاية تلك المهام لتبرير استمرار بنيتها المؤسسية التاريخية، وبالتحولات الأمنية والسياسية التي قد تترتب على انتهاء وجودها الميداني.

أولاً: أزمة حفظ السلام الأممي، انكماش الموارد ومراجعة جدوى البعثات

تكشف البيانات المالية للأمم المتحدة أن تراجع تمويل عمليات حفظ السلام ليس نتيجة ظرفية للخلافات الأخيرة داخل مجلس الأمن، بل يندرج في مسار ممتد منذ منتصف العقد الماضي. فقد بلغت الاعتمادات السنوية لهذه العمليات نحو 8.47 مليارات دولار خلال السنة المالية 2014-2015، مقابل حوالي 5.59 مليارات دولار في 2024-2025، ثم 5.38 مليارات في 2025-2026،



آخر الأخبار
14:16 بعد إغلاق حقوق أجرانها.. الكونفدرالية تطالب صندوق
13:50 الغازوال يتجاوز 17 درهما.. غضب من غلاء المحروقا
13:30 "لقد سئمنا".. احتجاجات على الغلاء في سويسرا
13:15 بعد دعوة للاحتجاج ضد "الجلادين".. حزب عرشان يص
12:58 نشرة إنذارية.. زخات رعدية قوية مصحوبة بتساقط البر
12:45 الارتفاع الصاروخي لأسعار الطماطم يرهق كاهل الأسر ا
12:40 وزارة الرياضة تدفع بنسعيد للانسحاب من رئاسة يعقوب
12:30 تقرير : الأحياء الجامعية تستجيب لأقل من نصف طلبات
12:15 14 فيلما تتنافس على النجمة الذهبية خلال الدورة الـ23
12:00 اتهم السلطة بإفراغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي

ملفات تيلكيل
البروتوكول الملكي.. أداة لتوطيد شرعية الملكية وقدسيتها
من المستفيد من الأثمنة الباهظة للأدوية؟
البرلمان: سكوت، إنهم يغتنون!
الهواتف الذكية.. شهادات المدمنين وآراء الأخصائيين

وصولاً إلى نحو 5.1 مليارات دولار في 2026-2027. وبذلك، سجلت الميزانيات المعتمدة انخفاضاً اسمياً يقارب 40 في المائة مقارنة بمستويات منتصف العقد الماضي. وتتعلق هذه المقارنة بالاعتمادات المالية بالدولار الجاري، ولا تمثل قياساً للنفقات الفعلية أو للقيمة الحقيقية للموارد بعد احتساب التضخم **(الأمم المتحدة، 2015، A/C.5/69/17؛ الأمم المتحدة، 2025؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2026).**

ولم يقتصر هذا التحول على الموارد المالية. فقد سجل معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام انخفاض عدد الأفراد الدوليين المنتشرين في عمليات السلام متعددة الأطراف بنسبة 49 في المائة بين ديسمبر 2016 وديسمبر 2025، ليصل إلى 78,633 فرداً، وهو أدنى مستوى مسجل منذ سنة 2000 على الأقل. وتشمل هذه الإحصائية عمليات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والترتيبات الدولية متعددة الأطراف، ولا تقتصر على القوات الأممية وحدها، لكنها تعكس تقلصاً واسعاً في حجم الانتشار الدولي المباشر بمناطق النزاعات **(Pfeifer Cruz & van der Lijn, 2026)**

وتتضح الجذور الأقدم لهذه الأزمة عند النظر إلى المساهمات المالية غير المسددة، التي قاربت ملياري دولار في نهاية يونيو 2018، مقابل نحو 1.3 مليار دولار قبل ذلك بعام. وقد أدى تراكم هذه الالتزامات إلى تعميق الفجوة بين الاعتمادات المقررة والموارد المتاحة فعلياً، بما أثر في قدرة المنظمة على التخطيط لعمليات طويلة الأمد وضمان استدامتها **(الأمين العام للأمم المتحدة، 2019، A/73/809).**

غير أن الانكماش لم يكن مالياً صرفاً، إذ رافقته مراجعة تدريجية للفلسفة التي تحكم عمليات السلام. فقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2018 مبادرة «العمل من أجل حفظ السلام[1]» (A4P)، ثم جرى تعزيزها سنة 2021 في إطار «A4P+[2]»، بهدف تحسين الأداء والمساءلة وربط الانتشار الدولي باستراتيجيات سياسية واضحة وقابلة للتنفيذ.

وتعزز هذا التوجه مع القرار 2594 لسنة 2021 المتعلق بانتقال عمليات السلام، ثم مع المراجعات الأممية لسنة 2026 بشأن مستقبل مختلف أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام، في سياق دولي يتسم بتصاعد التنافس الجيوسياسي وتزايد القيود المفروضة على الانتشار التقليدي طويل الأمد **(مجلس الأمن، 2021؛ الأمين العام للأمم المتحدة، 2026أ).**

ولا تعني هذه التطورات أن الأمم المتحدة تبنت سياسة عامة لإنهاء البعثات القديمة، لكنها تكشف تغيراً في معايير تقييمها، بحيث أصبح استمرار العمليات مرتبطاً بوضوح أهدافها وفعالية أدائها ومدى تناسب مواردها مع النتائج المتحققة. وتبرز أهمية هذا التحول من خلال السوابق التي انتهت فيها بعثات أممية رغم استمرار النزاعات التي استدعت إنشاءها.

ثانياً: حين تنتهي البعثات قبل انتهاء النزاعات، دلالات التجارب الأممية

تؤكد ممارسة مجلس الأمن أن استمرار الأزمات الأمنية والإنسانية لا يفرض بالضرورة الإبقاء على العمليات الدولية التي أُنشئت لمواكبتها. فقد أنهى المجلس خلال السنوات الأخيرة ولايات بعثات كانت تضطلع بمسؤوليات واسعة في مناطق لم تتجاوز جميع أسباب الاضطراب والعنف.

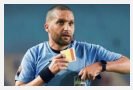
ففي دارفور، قرر المجلس بموجب القرار 2559 لسنة 2020 إنهاء ولاية العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، المعروفة باليوناميد، رغم استمرار التحديات المتعلقة بحماية المدنيين وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية. وجاء القرار ضمن ترتيبات انتقالية ارتبطت بموقف السلطات السودانية وبإعادة تنظيم الحضور الدولي، وليس نتيجة اختفاء جميع أسباب النزاع **(مجلس الأمن، 2020).**

وفي مالي، أنهى المجلس بموجب القرار 2690 لسنة 2023 ولاية بعثة المينوسما، استجابة لطلب السلطات المالية، في وقت ظلت فيه البلاد تواجه تهديدات إرهابية ونشاطاً لجماعات مسلحة وتحديات خطيرة مرتبطة بالأمن والاستقرار. وقد أظهر هذا القرار أن استمرار الحاجة الأمنية لا يكفي لضمان بقاء عملية دولية عندما تتغير الشروط السياسية التي تسمح لها بالعمل **(مجلس الأمن، 2023).**

أما في لبنان، فقد اعتمد المجلس في غشت 2025 القرار 2790، الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للمرة الأخيرة حتى 31 دجنبر 2026، مع تنظيم انسحابها خلال السنة التالية، رغم استمرار التوتر العسكري والحاجة إلى تنفيذ الالتزامات الأمنية المرتبطة بالقرار 1701. وقد طلب المجلس دراسة وسائل أخرى يمكن أن تساهم في أداء بعض الوظائف اللازمة بعد انتهاء القوة الدولية **(مجلس الأمن، 2025أ).**

رأي


نهاية المينورسو: حين يفقد حفظ السلام مبرر بقائه الصحراء الغربية


بلقشور وجيد.. حرب الوكالة


لقمة الشارع.. حين لا تكفي نصيحة المستهلك


معضور يكتب: حين تختزل مقاطعة الحي المحمدي ذاكرة الحي في

دولي

1 
"لقد سئمنا".. احتجاجات على الغلاء في سويسرا

2 
طلاب يستأنفون الاحتجاجات مع انتهاء عطلة الخريف في فرنسا

3 
فرنسا.. استئناف إغلاق المدارس الثانوية اعتبارا من الاثنين

4 
ترامب يهدد إيران بضربات جديدة تستهدف "موقعا أو موقعين" وطهران تتوعد بالرد

تكنولوجيا وعلوم


حسن خرجوج يوضح خطورة ثغرات Apple وإمكانية استغلالها لتنفيذ


محمد الورياغلي.. رحلة خبير مغربي من منتديات غوغل إلى منصة التتويج


ناسا تطلق التلسكوب "رومان" المكلف بوضع خريطة غير مسبوقة


اليابان تنجح في أول اختبار لصاروخ قابل لإعادة الاستخدام

منوعات

1 

طقس الاثنين.. أجواء غائمة مع زخات رعدية متوقعة

2 
بتهم ثقيلة.. النيابة العامة تتابع المتهمين في حادث دهس شرطي أكادير

3 

سماء غائمة وأجواء غير مستقرة متوقعة اليوم الأحد

4 طقس السبت.. زخات رعدية بالأطلس والمنطقة الشرقية وارتفاع الحرارة جنوبا



وتختلف هذه التجارب من حيث طبيعة النزاعات ومواقف السلطات المعنية وشروط الانسحاب، لكنها تلتقي في نتيجة مؤسسية أساسية: يمكن أن تستمر الحاجة إلى الاستقرار، بينما تنتهي الأداة الدولية التي كانت تسهم في توفيره.

وتقدم تجربة جورجيا سنة 2009 سابقة إجرائية أكثر اتصالاً بحالة عدم التجديد. ففي 15 يونيو من ذلك العام، أخفق مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، المعروفة بالمونوج، بسبب استخدام روسيا حق النقض. وتوقفت البعثة عن أداء وظائفها بعد انتهاء تفويضها، وبدأ انسحابها دون صدور قرار مستقل يأمر بإغلاقها، بينما ظل النزاع المتعلق بأبخازيا قائماً واستمرت الجهود الدبلوماسية الدولية من خلال أطر أخرى **(الأمم المتحدة، 2009)**.

وتكشف هذه السابقة أن انتهاء التفويض نتيجة تعذر اتخاذ قرار جديد قد يؤدي إلى توقف عملية أممية، دون أن يترتب عليه انتهاء النزاع أو توقف المساعي السياسية المرتبطة به. ولا يعني ذلك تطابق الوضع القانوني لجورجيا مع وضع الصحراء الغربية المغربية، وإنما يوضح إمكان الفصل بين مصير المؤسسة الدولية ومصير الخلاف الذي استدعى إنشاءها.

وفي المقابل، استمرت بعثات أخرى لعقود طويلة رغم تعثر التسوية السياسية، كما في قبرص وكوسوفو، حيث حافظت على وظائف محددة في إطار أوضاع قانونية وأمنية مختلفة. وتؤكد هذه الحالات أن عمر البعثة لا يصلح، في حد ذاته، معياراً للحكم على ضرورة استمرارها أو إنهائها، وأن التقييم ينبغي أن ينصب على طبيعة الولاية والمهام الفعلية ومدى ملاءمة المؤسسة للظروف القائمة.

وبذلك، لا تقدم السوابق الأممية قاعدة توجب إغلاق كل بعثة قديمة، لكنها تنفي وجود التزام عام بتجديدها لمجرد استمرار النزاع. وهو التمييز الذي يكتسب أهمية خاصة عند النظر إلى تطور وظائف المينورسو منذ إنشائها سنة 1991.

ثالثاً: المينورسو بين تقادم الوظيفة وتحول المرجعية السياسية

أُنشئت المينورسو بموجب القرار 690 لسنة 1991 لمواكبة خطة تسوية كان تنظيم الاستفتاء أحد عناصرها المركزية. غير أن الخلافات المتعلقة بتحديد الهيئة الناخبة وشروط تنفيذ الخطة حالت دون الوصول إلى هذا الاستحقاق، لتستمر البعثة في أداء وظائف تتعلق أساساً بالمراقبة العسكرية والاتصال ورصد الحوادث والمساهمة في الحد من مخاطر التصعيد.

وقد ارتبطت بعض هذه الأنشطة بالسياق الأمني الذي أعقب إعلان جبهة البوليساريو، في 14 نوفمبر 2020، إنهاء التزامها بوقف إطلاق النار واستئناف العمل المسلح، وفق ما وثقه الأمين العام للأمم المتحدة. غير أن هذا التطور لم يُعد البعثة إلى وظيفتها الاستفتائية، بل جعل نشاطها الميداني أكثر ارتباطاً بمراقبة الوضع الأمني وإدارة الحوادث **(الأمين العام للأمم المتحدة، 2021)**.

تتجلى أزمة المبرر المؤسسي للمينورسو في ثلاثة أبعاد مترابطة. أولها التقادم الوظيفي، الناتج عن عدم تنفيذ العنصر الاستفتائي الذي ارتبط بإنشاء البعثة. ولا يعني ذلك توقف جميع أنشطتها، وإنما أن الوظيفة التي منحتها هويتها الأصلية لم تعد تمارس وفق التصور الذي قامت عليه خطة التسوية.

أما البعد الثاني فهو **التقادم السياسي والاستراتيجي**، المرتبط بالتباعد بين الإطار المرجعي التاريخي للمينورسو وبين التطور الذي عرفته المفاوضات، ولا سيما بعد اعتماد القرار 2797 لسنة 2025، الذي منح المقترح المغربي للحكم الذاتي موقعاً صريحاً في العملية السياسية.

ويتعلق البعد الثالث بـ**التقادم التنظيمي**، أي مدى تناسب الاحتفاظ ببعثة كاملة، بمكوناتها العسكرية والإدارية ومواردها المالية، مع الوظائف التي تنفذها فعلياً. وقد بلغت الموارد السنوية المخصصة للمينورسو في السنوات الأخيرة قرابة سبعين مليون دولار، وهي نسبة محدودة من ميزانية حفظ السلام الإجمالية، لكنها تطرح سؤالاً حول العلاقة بين التكلفة والنتائج والغاية السياسية التي يفترض أن تخدمها البعثة.

وتساعد النظرية المؤسسية على فهم صعوبة مراجعة هذه البنى من خلال مفهوم الاعتماد على المسار التاريخي (*Path Dependence*)، حيث يؤدي تراكم الإجراءات والاستثمارات والالتزامات السياسية إلى تعزيز استمرار المؤسسات القائمة، حتى عندما تتغير الظروف التي ساهمت في إنشائها. ولا يثبت هذا المفهوم أن تجديد المينورسو كان نتيجة الجمود وحده، لكنه يوضح لماذا لا ينبغي اعتبار التجديد المتكرر دليلاً مستقلاً على الحاجة الدائمة إلى المؤسسة.



خبر في صورة
المزيد من الصور

CNSS : هذا تاريخ تقديم طلبات تأجيل الاشتراكات للشركات المتأثرة بالأزمة

تابعونا على

القرار 2797: مرجعية التفاوض وحدود الأثر القانوني

شكل القرار 2797، المعتمد في 31 أكتوبر 2025، تطوراً مهماً في معالجة مجلس الأمن للنزاع حول الصحراء الغربية المغربية. فقد نص في فقرته التنفيذية الثانية على دعم المفاوضات التي تتخذ المقترح المغربي للحكم الذاتي أساساً لها، بينما ربطت الفقرة الثالثة العملية السياسية بالتوصل إلى حل نهائي ومقبول بصورة متبادلة يتيح ممارسة تقرير المصير، مع الإقرار بأن حكماً ذاتياً حقيقياً قد يمثل المخرج الأكثر قابلية للتحقق **(مجلس الأمن، 2025، الفقرتان 2 و3).**

فمبدأ تقرير المصير لا ينحصر قانوناً في الاستقلال، بل يمكن أن يتحقق من خلال ترتيبات سياسية متعددة، وفقاً للسياق القانوني المعني. وفي حالة الصحراء الغربية المغربية، منح القرار 2797 المقترح المغربي للحكم الذاتي مكانة صريحة بوصفه أساساً للمفاوضات، مع الإقرار بأن الحكم الذاتي الحقيقي قد يمثل النتيجة الأكثر قابلية للتحقق. وبذلك، يتيح القرار بحث تسوية تقوم على الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، على أن تتناول المفاوضات تحديد الاختصاصات الدستورية والمؤسساتية لنظام الحكم الذاتي وضماناته وآليات إقرار التسوية، بما يتيح ممارسة تقرير المصير في إطار هذا النظام، وفقًا لمقتضيات القانون الدولي والمرجعية التفاوضية التي كرسها القرار 2797، دون حصر هذه الممارسة مسبقًا في الآلية الاستفتائية التي ارتبطت بخطة التسوية لسنة 1991**(مجلس الأمن، 2025، الفقرتان 2 و3).**

ولا تعني هذه القراءة أن القرار فرض الحكم الذاتي باعتباره النتيجة القانونية الوحيدة، أو أنه حسم نهائياً مسألة السيادة. وإنما تكمن أهميته في توجيه المفاوضات نحو صيغة سياسية محددة يمكن اختبار مدى اتساقها مع مقتضيات تقرير المصير، بدلاً من اختزال هذا المبدأ في آلية استفتائية واحدة.

وتجد هذه المقاربة سندها في القرارات 1514 و1541 و2625 المتعلقة بتقرير المصير، وفي الاجتهاد القضائي الدولي. فقد أقرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لسنة 1975 بوجود روابط قانونية تاريخية قائمة على الولاء بين سلطان المغرب وبعض قبائل الإقليم، دون أن تعتبر هذه الروابط، في حدود المسائل المعروضة عليها آنذاك، مثبتة لسيادة إقليمية من شأنها استبعاد تطبيق مبدأ تقرير المصير. غير أن هذا الرأي الاستشاري لم يحسم طبيعة التسوية السياسية المستقبلية، ولا يستبعد من حيث المبدأ إمكانية إعمال تقرير المصير من خلال صيغة للحكم الذاتي تستجيب للشروط القانونية ذات الصلة.**(محكمة العدل الدولية، 1975، الفقرة 162).**

غير أن الأهمية المؤسسية للقرار 2797 لا تقتصر على إعادة توجيه المفاوضات. فقد طلب مجلس الأمن في فقرته التنفيذية الخامسة إجراء استعراض استراتيجي لمستقبل ولاية المينورسو، مع مراعاة نتائج المسار السياسي. وبذلك جعل العلاقة بين تطور التسوية واستمرار البعثة موضوعاً صريحاً للمراجعة، وإن كان قد مدد ولايتها سنة إضافية **(مجلس الأمن، 2025، الفقرة 5).**

وقد أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن، في 13 أكتوبر 2026، الاستعراض الاستراتيجي المتعلق بمستقبل المينورسو، بموجب الوثيقة **S/2026/811**. ووفقاً للعرض التحليلي الذي نشره موقع *Security Council Report*، فقد تناول الاستعراض ثلاثة خيارات موزعة على سيناريوهين رئيسيين. ففي حالة استمرار المفاوضات أو الجمود السياسي، طُرحت إمكانات تعديل انتشار البعثة وقدراتها التقنية، أو إعادة تقييم جدوى استمرارها في غياب تقدم ملموس، بما في ذلك بحث الآثار المحتملة لإغلاقها. أما في حالة التوصل إلى تسوية سياسية، فقد نوقش احتمال تكييف مؤقت لوظائف البعثة لمواكبة تنفيذ الاتفاق.

وفي الوقت نفسه، أشار العرض إلى استمرار أهمية بعض وظائف المينورسو رغم القيود السياسية والميدانية والمالية التي تواجهها. ومن ثم، فإن القيمة المؤسسية للاستعراض لا تكمن في الدعوة المباشرة إلى إغلاق البعثة، وإنما في إدراج مستقبلها، بما في ذلك احتمال إنهائها، ضمن خيارات المراجعة المطروحة أمام مجلس الأمن **(الأمين العام للأمم المتحدة، 2026ب)؛ (Security Council Report, 2026).**

وقد انتقلت هذه المسألة من نطاق المراجعة إلى مستوى الخلاف المباشر بين القوى الكبرى خلال التصويت على تجديد الولاية في أكتوبر 2026.

رابعاً: تعثر التجديد ونهاية البنية التاريخية للمينورسو

في 30 أكتوبر 2026، أخفق مجلس الأمن في اعتماد المشروع الأمريكي لتجديد ولاية المينورسو، رغم حصوله على أحد عشر صوتاً مؤيداً، بسبب اعتراض روسيا باستخدام حق النقض. وكان

المشروع يقترح تمديد الوجود الأممي إلى 31 أكتوبر 2027، مع تعديل تسمية البعثة واتجاهها، بما في ذلك حذف الإشارة إلى الاستفتاء من اسمها.

أما المشروع الروسي المقابل، فلم يحصل سوى على ثلاثة أصوات مؤيدة، مقابل اعتراض الولايات المتحدة وامتناع أحد عشر عضواً عن التصويت. وبذلك، كان سقوطه محسوماً لعدم بلوغه الأغلبية المطلوبة المتمثلة في تسعة أصوات، بصرف النظر عن التصويت الأمريكي المعارض. غير أن هذا الموقف حمل دلالة سياسية واضحة، إذ اختارت واشنطن التعبير صراحة عن رفضها تمديد المينورسو وفق صيغتها التقليدية، بدلاً من الاكتفاء بالامتناع عن التصويت. وتكشف المقارنة بين الاقتراعين عن اختلاف جوهري: فقد تعثر المشروع الأمريكي بفعل الفيتو الروسي رغم حصوله على الأغلبية اللازمة، بينما سقط المشروع الروسي بسبب افتقاره إلى التأييد الكافي داخل المجلس.

وتكشف هذه المواجهة أن مستقبل عمليات حفظ السلام لا تحدده وظائفها الميدانية وحدها، بل يتأثر أيضاً بالتنافس بين القوى الكبرى على تحديد الأطر السياسية التي تمنحها مشروعيتها. فالمشروع الأمريكي سعى إلى مواءمة المهمة مع المرجعية التفاوضية الجديدة، بينما فضلت روسيا المحافظة على الإطار المؤسسي القائم. أما فرنسا وبريطانيا، فقد أيدتا النص الأمريكي، في حين أظهرت مواقف الدول الممتنعة استمرار الخلاف حول كيفية إدارة هذا التحول داخل مجلس الأمن **(مجلس الأمن، 2026).**

ولم يكن الاختلاف بشأن اسم البعثة مسألة شكلية محضة. فالإبقاء على لفظ «الاستفتاء» أو حذفه يعكس تصورين مختلفين للعلاقة بين المؤسسة الأممية والعملية السياسية. غير أن تغيير التسمية، مهما كانت دلالته، لا يؤدي بذاته إلى تعديل الوضع القانوني للإقليم أو إلغاء الالتزامات الدولية المتعلقة بتقرير المصير.

ومن الناحية القانونية، ينبغي التمييز بين عدم اعتماد قرار جديد، وانتهاء الولاية المحددة في 31 أكتوبر 2026، واستكمال الانسحاب الفعلي. فتعثر التجديد لا يعادل صدور قرار صريح بالإغلاق، كما أن انقضاء الولاية لا يمحو القرارات السابقة أو يلغي اختصاص مجلس الأمن بالنظر في النزاع. وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة لأن انتهاء التفويض العملياتي، من جهة، ومصير المسألة السياسية والقانونية، من جهة أخرى، يخضعان لمنطقين مختلفين.

وفي هذا السياق، اعتبر البلاغ الصادر عن الديوان الملكي المغربي في 30 أكتوبر 2026 أن عدم تجديد الولاية يمثل خطوة مهمة نحو إنهاء الحضور الميداني للمينورسو وتجاوز المعالجة السابقة للنزاع. ويعكس هذا الموقف الرسمي للمملكة المغربية تحولًا استراتيجيًا في مقاربتها لمستقبل الحضور الأممي بالإقليم، استنادًا إلى التطورات السياسية والمؤسساتية الأخيرة. ومن الناحية القانونية، يظل تحديد الآثار الإجرائية المترتبة على انتهاء ولاية البعثة خاضعًا للقواعد المنظمة لاختصاصات أجهزة الأمم المتحدة.**(الديوان الملكي المغربي، 2026).**

وهكذا، فإن تعثر اعتماد أي تفويض جديد كشف حدود التوافق بين القوى الكبرى، ونقل النقاش من مدة استمرار البعثة إلى مدى الحاجة إلى بنيتها التاريخية أصلاً.

من انتهاء التفويض إلى مساءلة البنية المؤسسية

ويقتضي الانتقال من مسألة تجديد الولاية إلى مسألة البنية المؤسسية النظر في التغير الذي طرأ على طبيعة المينورسو. فقد أُنشئت لمواكبة خطة تسوية ذات غاية سياسية محددة، بينما أصبحت أنشطتها الميدانية ترتكز أساساً على المراقبة والاتصال، بالتوازي مع تطور الإطار التفاوضي نحو المرجعية التي كرسها القرار 2797. ولذلك، فإن تقييم استمرارها ينبغي أن ينصب على ملاءمة مؤسستها الحالية لوظائفها الفعلية، لا على مجرد تاريخ إنشائها.

ولا يقتضي هذا الاستنتاج إنكار ما قد تؤديه المراقبة أو إزالة الألغام من وظائف محددة، بل يقتضي رفض تحويل تلك الوظائف إلى أساس مفتوح لتجديد بعثة فقدت صلتها العملية بغايتها التأسيسية. فالوظائف التقنية لا تستمد ضرورتها من المؤسسة التي اعتادت أداءها، كما أن استمرار الحاجة إلى بعضها لا ينشئ التزاماً قانونياً بإعادة تشكيل المينورسو تحت اسم آخر أو تفويض جديد.

وعلى هذا الأساس، يمكن الدفاع عن نهاية البعثة في صيغتها التاريخية باعتبارها خياراً مؤسسياً يتلاءم مع التحول الذي عرفه الإطار السياسي للتسوية. أما المسائل الأمنية التي قد تستدعي معالجة لاحقة، فيمكن النظر فيها بصورة مستقلة، وفق طبيعتها الفعلية، وبالاستناد إلى المسؤوليات القائمة والقدرات المتاحة، دون افتراض ضرورة إنشاء حضور دولي دائم بديل. وإذا برزت حاجة مثبتة إلى تعاون تقني

محدود، فينبغي أن يكون محدد الاختصاص والمدة، وخاضعاً لترتيبات واضحة، وألا يتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج المؤسسة المنتهية.

ولا يؤدي انتهاء ولاية المينورسو، من الناحية القانونية، إلى زوال الاختصاصات التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن. غير أن مستقبل أي انخراط أممي لاحق يظل مرتبطًا بتطور المواقف السياسية والقرارات المؤسسية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار التوجه المغربي المعلن نحو تجاوز الصيغة السابقة لمعالجة النزاع، دون افتراض ضرورة استمرار البعثة أو إعادة إنتاجها في إطار مؤسسي جديد. وتكمن أهمية هذا التمييز في أنه يتيح الفصل بين استمرار التفاوض واستمرار المؤسسة، مع ضرورة التمييز بين انتهاء التفويض العملياتي للبعثة وبين المسار القانوني والسياسي لتسوية النزاع، إذ لا يترتب على انقضاء ولاية عملية لحفظ السلام، في حد ذاته، أي تغيير تلقائي في المراكز القانونية للأطراف أو في الاختصاصات التي يحتفظ بها مجلس الأمن بموجب الميثاق.

لكن هذه الإمكانية تفتح سؤالاً لا يمكن تجاهله: إذا انتهى الوجود الميداني للمينورسو، فما السيناريوهات الأمنية والسياسية التي يمكن أن تتشكل في المرحلة التالية؟

خامساً: ما بعد المينورسو، المخاطر الأمنية والآفاق السياسية للمرحلة الانتقالية

لا تعني نهاية ولاية المينورسو أن المنطقة تتجه بالضرورة نحو حرب واسعة، كما أن غياب البعثة لا يضمن في المقابل اختفاء التوترات العسكرية. فقد كانت الترتيبات المرتبطة بوقف إطلاق النار تواجه صعوبات قبل سنوات من تعثر التجديد، عندما أعلنت جبهة البوليساريو، في نوفمبر 2020، إنهاء التزامها بالاتفاق واستئناف العمل المسلح. ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة حوادث عسكرية محدودة ومتقطعة، دون أن تتحول، وفق المعطيات الأممية المتاحة، إلى حرب تقليدية شاملة **(الأمين العام للأمم المتحدة، 2021).**

وتبرز هنا خصوصية الدور العسكري الذي كانت تؤديه المينورسو. فهي لم تكن قوة قتالية مكلفة بفرض السلام أو منع المواجهات بالقوة، وإنما بعثة تعتمد أساساً على المراقبة والاتصال وتبادل المعلومات. ولذلك، فإن انتهاء وجودها لا يغير تلقائياً موازين القوى العسكرية، بقدر ما يطرح مسألة التعامل مع الحوادث الميدانية في غياب آلية دولية مستقلة للرصد. ويعني ذلك أن مخاطر المرحلة المقبلة ستتحدد أساساً بسلوك الفاعلين السياسيين والعسكريين، وبقدرتهم على احتواء الحوادث ومنع تحولها إلى مواجهة أوسع.

السيناريوهات المحتملة بعد انتهاء البعثة

يمكن تصور أربعة مسارات رئيسية للمرحلة اللاحقة، وهي احتمالات تحليلية قد تتداخل في الواقع، ولا تسمح المعطيات المتاحة بترتيبها وفق نسب احتمالية دقيقة.

- **السيناريو الأول: استمرار المواجهات العسكرية المحدودة.** ويتمثل في مواصلة جبهة البوليساريو إعلان أو تنفيذ أعمال عسكرية متقطعة، في مقابل استمرار القوات المسلحة الملكية المغربية في أداء مهامها الدفاعية والأمنية، دون حدوث تغير جوهري في حجم المواجهات أو طبيعتها. وفي هذه الحالة، لن يؤدي انتهاء المينورسو بالضرورة إلى تعديل التوازن العسكري القائم، لكنه سيقلص إمكانات التحقق الدولي المستقل من الوقائع الميدانية، بما قد يزيد من صعوبة تقييم بعض الحوادث والروايات المتعارضة بشأنها.
- **السيناريو الثاني: تنشيط المسار التفاوضي.** وقد يتشكل إذا أدى انتهاء البعثة إلى زيادة الاهتمام الدولي بالحل السياسي، وإلى إعادة تركيز الجهود الدبلوماسية على مضمون التسوية بدلاً من استمرار النقاش حول تجديد المؤسسة الميدانية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تكتسب جهود المبعوث الشخصي للأمين العام وزناً أكبر، خصوصاً إذا جرى الانتقال إلى مفاوضات أكثر تحديداً بشأن نظام الحكم الذاتي وضماناته وآليات إقراره، استناداً إلى المرجعية التي حددها القرار 2797. غير أن تحقق هذا المسار يظل مرتبطاً بإرادة الأطراف ومواقف القوى المؤثرة، وليس نتيجة تلقائية لانتهاء الولاية.
- **السيناريو الثالث: تصعيد عسكري يفضي إلى أزمة إقليمية أوسع.** وقد ينشأ نتيجة حادث ميداني خطير أو سقوط ضحايا مدنيين أو سوء تقدير متبادل يعقبه رد عسكري متصاعد. وفي غياب آلية مستقلة للمراقبة، قد يصبح التحقق من ملابسات بعض الحوادث أكثر تعقيداً، بما يرفع مخاطر الاتهامات المتبادلة. كما يمكن أن تنعكس هذه التطورات على العلاقات المغربية الجزائرية، بالنظر إلى الأبعاد الإقليمية للنزاع. ومع ذلك، فإن الانتقال من حوادث محدودة إلى مواجهة واسعة يتطلب عوامل إضافية تتعلق بالقرارات السياسية والقدرات العسكرية وحسابات

التصعيد لدى الفاعلين المعنيين.

- **السيناريو الرابع: ظهور ترتيبات دولية جديدة ومحدودة.** وقد يتجسد في مناقشة آليات تقنية للاتصال أو التحقق أو التعاون في معالجة مخاطر أمنية محددة، دون إعادة إنشاء بعثة استفتاء أو افتراض ضرورة المحافظة على وجود دولي دائم. غير أن أي ترتيب من هذا النوع سيحتاج إلى أساس قانوني واضح، وتحديد دقيق للاختصاصات والمدة والموارد، وإلى شروط عملية تسمح له بأداء المهام المطلوبة. ومن ثم، فإن ظهوره يظل خياراً تفاوضياً محتملاً، لا امتداداً تلقائياً للولاية السابقة.

وتؤكد هذه السيناريوهات أن المسارات العسكرية والدبلوماسية ليست متعارضة بالضرورة. فقد تستمر حوادث محدودة بالتزامن مع مفاوضات سياسية، كما قد تدفع أزمة ميدانية خطيرة إلى تحرك دبلوماسي عاجل. ولذلك، فإن تقييم المرحلة اللاحقة لا ينبغي أن يستند إلى مجرد غياب البعثة، بل إلى التفاعل بين مستوى العنف وفعالية التواصل السياسي ومواقف القوى الإقليمية والدولية.

ثلاثة آفاق زمنية لاختبار التحولات المقبلة

يمكن تحليل المرحلة التي تعقب انتهاء ولاية المينورسو من خلال ثلاثة آفاق زمنية مترابطة، لا باعتبارها آجالاً قانونية مقررة أو توقعات حتمية، وإنما بوصفها إطاراً لاستشراف النتائج المحتملة لانتهاء الوجود الميداني.

فخلال **الشهر الأول**، ستتركز المسائل الأساسية على تحديد الوضع العملياتي للبعثة، وترتيبات انسحاب أفرادها ومعداتها، وتسوية الالتزامات الإدارية واللوجستية القائمة. وفي هذه المرحلة، ستكتسب مواقف الأمانة العامة للأمم المتحدة والأطراف المعنية أهمية خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع تحول الحوادث الميدانية إلى مواجهات أوسع، وضمان عدم انقطاع قنوات التواصل الضرورية لضبط التصعيد. ولا ينبغي الخلط هنا بين انتهاء التفويض القانوني واكتمال الانسحاب الفعلي، لأن إغلاق عملية دولية يستلزم عادة ترتيبات تنفيذية قد تمتد إلى ما بعد تاريخ انتهاء الولاية.

أما خلال **الأشهر الستة الأولى**، فسيصبح سلوك الفاعلين السياسيين والعسكريين مؤشراً أكثر دلالة على اتجاه المرحلة الجديدة. فإذا استمرت الحوادث في نطاقها المحدود، بالتوازي مع تحركات دبلوماسية أكثر انتظاماً، فقد تظهر فرص للانتقال من إدارة الوضع القائم إلى مناقشة أكثر جدية لشروط التسوية. أما إذا تزايدت المواجهات أو تعطلت الاتصالات، فقد يؤدي غياب آلية المراقبة السابقة إلى تعقيد احتواء الأزمات، دون أن يعني ذلك بالضرورة العودة إلى حرب شاملة. وستظل درجة انخراط القوى الدولية في المسار السياسي عنصراً مؤثراً في تفسير هذه التطورات.

وعلى **المدى الممتد من ستة أشهر إلى سنتين**، ستتضح بصورة أكبر النتائج السياسية والمؤسسية لانتهاء البعثة. فقد يتقدم مسار تفاوضي يستند إلى المرجعية التي كرسها القرار 2797، أو يستمر النزاع في صورة مواجهات محدودة وجمود سياسي، أو تظهر ترتيبات دولية جديدة للتعامل مع احتياجات أمنية معينة. كما قد تؤدي أزمة عسكرية أو دبلوماسية إلى إعادة طرح مستقبل التدخل الدولي على مجلس الأمن. وستتوقف هذه التطورات على مواقف الأطراف وموازين القوى الإقليمية والدولية، وليس على انتهاء المينورسو وحده.

وتكمن أهمية هذا التدرج الزمني في الفصل بين ثلاثة مستويات كثيراً ما يجري الخلط بينها: إنهاء الوجود العملياتي للبعثة، واختبار قدرة الفاعلين على ضبط الوضع الأمني، وقياس إمكان تقدم التسوية السياسية. فالنجاح في إدارة المرحلة الأولى لا يكفي وحده للحكم على مستقبل النزاع، كما أن استمرار التوتر خلال الأشهر الأولى لا يعني أن انتهاء البعثة كان بالضرورة سبباً فيه.

أما على المستوى السياسي، فإن انتهاء ولاية المينورسو لا يؤدي، في حد ذاته، إلى إلغاء المرجعية التي أرساها القرار 2797، لكنه يفتح مرحلة جديدة تتوقف فيها طبيعة أي مسار تفاوضي لاحق على التطورات الدبلوماسية ومواقف الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، يكتسب التوجه المغربي نحو تجاوز الإطار الأممي السابق أهمية خاصة في إعادة تحديد شروط الانخراط السياسي وآلياته المستقبلية.ولذلك، فإن المرحلة اللاحقة ستختبر قدرة الأطراف والفاعلين الدوليين على تحويل إعادة النظر في الحضور الأممي إلى مفاوضات أكثر تحديداً بشأن مضمون التسوية وضماناتها وشروط تنفيذها. وقد تظل الحاجة قائمة إلى تدابير اتصال أو تعاون تقني محدودة، لكن ذلك لا يستلزم قانوناً إعادة إنشاء بعثة دولية دائمة لتحل محل المؤسسة التاريخية.

وعليه، فإن المسألة الاستراتيجية لا تنحصر في الاختيار بين المحافظة على المينورسو والعودة إلى الحرب، بل تتعلق بإمكان إدارة المخاطر الأمنية بوسائل مناسبة، مع السماح للمسار السياسي بأن

يتطور بصورة مستقلة عن البنية المؤسسية التي أنشئت سنة 1991.

خاتمة: نهاية البعثة وإعادة تعريف المسار

تظهر السوابق الدولية أن إنهاء عملية حفظ سلام لا يستلزم تسوية نهائية لكل أبعاد النزاع، مثلما لا يعني انقضاء التفويض انتهاء مسؤوليات الأمم المتحدة السياسية. غير أن تلك السوابق تكشف أيضاً أهمية التمييز بين التوقف العملياتي للبعثة وتدبير المخاطر الأمنية التي قد تستمر بعد مغادرتها.

وفي حالة الصحراء الغربية المغربية، يجتمع تعثر الوظيفة الاستفتائية الأصلية للمينورسو مع تطور المرجعية التفاوضية بموجب القرار 2797 والانكماش الأوسع في منظومة حفظ السلام. ولا تحسم هذه المعطيات بذاتها الوضع القانوني للإقليم أو تلغي مقتضيات تقرير المصير، لكنها تبرر إخضاع استمرار البنية التاريخية للبعثة لمراجعة مؤسسية جدية، مع الإبقاء على المسار السياسي مستقلاً عن مصير الأداة الميدانية.

فالمؤسسات الدولية لا تستمد ضرورة استمرارها من طول وجودها، وإنما من قدرتها على خدمة غاية سياسية محددة بوسائل ملائمة للواقع. وحين تتغير تلك الغاية، يصبح استمرار الأداة القديمة بحاجة إلى مبرر جديد، بدلاً من أن يتحول تجديدها المتكرر إلى بديل عن مساءلة جدواها.

السمات ذات صلة

المغرب محمد رضا

مواضيع ذات صلة



مجتمع
نشرة إنذارية.. زخات رعدية قوية مصحوبة بتساقط البرد بعدد من مناطق المملكة


مجتمع
الارتفاع الصاروخي لأسعار الطماطم يرهق كاهل الأسر المغربية


مجتمع
اتهم السلطة بإفراغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي.. الاتحاد يطرد كاتبه الإقليمي بصفرو


رياضة
أحداث مباراة "الكوديم".. الجيش الملكي يدعو العصبة لتحمل مسؤوليتها


مجتمع
نقاش: "الإعدام" غير وارد في القرآن والمدافعون عنه ينتقون من المرجعية الدينية

كافة الحقوق محفوظة
©2018



للاشتراك

الجميع في منصات التواصل الإجتماعية